

بصاحبتهما جاز وطها الرجوع وليست في من شاء والفرع

١٢٤

كتاب الرضاع

أولى حكم الرضاع يثبت بتقليده وكشده في مدهته ومح
 ثلثون شهرا ومحوم من الرضاع ما محوم من النسب إلا
 أحسابه وأم أخته وإذا أرضعت المرأة صبية حرمت
 على زوجها وأبائه وأبائهم وإذا أرضعت صبيان من امرأة
 واحد فمنها إخوان وإن اجتمعا في لبن شاة فلا رضاع
 وإن اختلف اللبن بالما أو بالدواء أو بلبن شاه أو بلبن
 أمراه أخرى فالحكم للغالب وإن اختلف بالطعام فلا حكم
 له وإن كان غالباً ويتعلق بلبن المرأة بعد موتها بلبن
 البكر ولا يتعلق بلبن الرجل ولا بالاجتقان ويتعلق بالاعتقاد
 وإذا أرضعت امرأة البقرة الصغرى حرمنا على اللدوح ولا
 مهر للبكرين إن كان قبل الدخول وللصغير نصف المهر

من الموحى وإذا أسلمت امرأة الكافر فإن أسلم والآ
 فموق ببيهما بطلاق وإن أسلم زوج الموحية قال أسلمت
 والأفوق بينهما بغير طلاق وفي دار الحرب تتوقف البيوتة
 في المسنين على ذلك جف من قبل إسلام الآخر وإذا خرج أحد
 الزوجين اليان مسلماً وقعت البيوتة بينهما وإن سببا
 معالرتقع وإذا خرجت المرأة مهاجرة لإعدة عكبتها
 وإذا أرتد أحد الزوجين وقعت لفرقه بغير طلاق
 فإن كانت الزوجة بعدة الدخول لها المهر وقبله لاش
 لها وإن كان الدوخ فالكل بعدة والنصف قبله
 وإن أرتد أمة ثم أسلمت معها على كاهما

١٢٣

فصل

وعلى الرجل أن يعدل بنسائه
 في البيوتة والبكر والنسب والجديدة والعتيقة والمسلية
 والحاكية أسوأ وللجدة ضعف الأمة ومن وجبت نصيبها

عشيم
في العتم

لصاحبتهما